

الجلسة الخامسة



الاستثمار في رأس المال البشري



نظرة عامة:

تقوم وزارة التعاون الدولي بتنظيم هذه الجلسة مع مجموعة البنك الدولي بهدف تسليط الضوء على الشراكات في مجال الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، مع إبراز الدور الفعّال الذي يلعبه التعاون الدولي في هذا المجال، وتستهدف الجلسة تعزيز العمل المشترك الذي يدفع نحو اتساق جهود شركاء التنمية مع المبادرات الوطنية لتطوير رأس المال البشري.

وجدير بالذكر أن الاستثمار في رأس المال البشري يأتي على رأس أولويات الحكومة المصرية، حيث ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي تمت على صعيد السياسات النقدية والمالية، ودعم الطاقة، في توفير الموارد المالية اللازمة للحكومة المصرية من أجل الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين. وفي هذا الإطار، قامت مصر بتنفيذ العديد من المبادرات والمشروعات الحيوية على رأسها المبادرة الرئاسية حياة كريمة، التي إحدى أهم المبادرات التي تستهدف تنمية الثروة البشرية، وتعزيز البنية التحتية للريف المصري، وتمهد لضخ مزيد من الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإمكانيات المتاحة للشراكات الدولية.

كما قامت مصر بتنفيذ العديد من المبادرات والمشروعات الأخرى، في قطاعات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، وعلى سبيل المثال في قطاع الحماية الاجتماعية، يعتبر مشروع دعم شبكات الأمان الاجتماعي (تكافل وكرامة) من أكبر مشروعات الدعم النقدي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستفيد منه ٣,٤ مليون أسرة.

وفي ضوء الثورة الصناعية الرابعة وجهود الدولة لتطوير التعليم، أطلقت الحكومة المصرية برنامج تطوير التعليم، الذي يستهدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، كما شرعت في تدشين مشروع التأمين الصحي الشامل، بهدف تحقيق التغطية الشاملة للخدمات الصحية الأساسية لكل المواطنين.

وتتسق الجهود الوطنية للاستثمار في رأس المال البشري مع التغيرات التي فرضها الوضع الجديد ما بعد كوفيد ١٩، وأولويات الحكومة المصرية، وفي هذا الإطار فإن رؤية وزارة التعاون الدولي، التي تقوم على المبادئ الثلاثة للدبلوماسية الاقتصادية، تستهدف من خلال المبدأ الثالث «سرد الشراكات الدولية»، عرض القصص التنموية الناجحة، والشراكات الدولية، بين جمهورية مصر العربية، وشركاء التنمية في إطار ثلاثة محاور هي المواطن محور الاهتمام، والمشروعات الجارية، والهدف هو القوة الدافعة. وتعمل وزارة التعاون الدولي على سد الفجوات وإطلاق الإمكانيات الكاملة للتنمية، وذلك من خلال المشروعات الجارية في مختلف قطاعات التنمية، منها النقل، وتحلية المياه، والطاقة المتجددة، لتسريع وتيرة تنمية الموارد البشرية، وذلك بمشاركة الأطراف ذات الصلة من شركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

لذا فإن الاستثمار في رأس المال البشري يحقق التناغم المطلوب بين المشروعات الوطنية ويخلق هدفاً مشتركاً يقودنا نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، ولذا فإن تنسيق جهود الأطراف المعنية من خلال سرد الشراكات الدولية ضمن السير على خطى ثابتة نحو أهداف التنمية المستدامة رغم التحديات.

ويتجلى اهتمام مصر برأس المال البشري من خلال التعاون مع مختلف شركاء التنمية وعن طريق العديد من المبادرات، منها التعاون مع مجموعة البنك الدولي من خلال مشروعات متعددة، مثل مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير خدمات الصرف الصحي ودعم قطاع الرعاية الصحية، ومشروعات إصلاح التعليم في مصر؛ حيث يهدف مشروع رأس المال البشري لمجموعة البنك الدولي، والذي أطلق في عام ٢٠١٧، إلى التكامل مع استراتيجيات الحكومات فيما يخص رأس المال البشري وتحفيز الاستثمار في المواطنين باعتبارهم المحرك الرئيسي للنمو المستدام.

ويُعد مؤشر رأس المال البشري الذي يغطي حاليًا ١٥٧ دولة أحد المكونات الرئيسية للمشروع، حيث يحدد تأثير نتائج الصحة والتعليم على إنتاجية الشباب، مما يجعل استخدام هذه الأداة وسيلة لتعزيز وتنمية الخطط الوطنية للنهوض بالثروة البشرية وتشجيع الاستثمارات في خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة.

في هذا الإطار، توفر هذه الورشة بعنوان: «الاستثمار في رأس المال البشري» فرصة من أجل:

- الترويج للمبادرة الرئاسية «حياة كريمة» في المجتمع الدولي، وتسهيل الضوء على النجاحات التي حققتها مصر في تنمية الريف المصري.
- استعراض إسهامات الإصلاحات الاقتصادية في مصر والاستثمارات في مختلف القطاعات مثل البنية التحتية والطاقة في تحسين الوضع المعيشي للمواطنين.
- إبراز دور التعاون الدولي في تنمية رأس المال البشري من خلال دعم أولويات الحكومة، مع تسليط الضوء على أهمية تنسيق المشروعات عبر القطاعات والشركاء لضمان تحقيق أقصى استفادة.
- تحديد الأولويات المستقبلية للاستثمار في رأس المال البشري والطرق الفعالة لسد هذه الفجوات.

قائمة الحضور

- عدد من الوزراء من مصر وإفريقيا
- شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيون
- مؤسسات التمويل الدولية
- منظمات المجتمع المدني
- ممثلو القطاع الخاص
- مراكز البحوث